Journal of Alasmarya University
Volume 10, December 2008
مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد العاشر، ديسمبر 2008

هاء الكناية بين الوصل والاختلاس
عند النحاة والقرّاء

د. محمد عبد السلام بشيش*

هاء الكناية، أو المكنى هكذا يسميها الكوفيون، والبصريون يسمونها هاء الضمير، وعلى كلا الاصطلاحين فهي: هاء يقصد بها المفرد المذكر الغائب. وأطلق عليها هاء الكناية؛ لأنها في مقابلة الاسم الظاهر الصريح قال ابن هانئ:

فصرّح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر[1]

ذكر ابن يعيش أنه لا فرق بين المضمر، والمكنى عند الكوفيين فهما اسمان مترادفان على معنى واحد، والفرق بينهما مذهب بصري؛ إذ هم يرون أن المكنى أعم من المضمر، فكل مضمر مكنى وليس العكس[2].

الأصل في هاء الكناية

أن تكون على حرف واحد مضمومة موصولة بواو زائدة، قال سيبويه: «اعلم أن أصلها الضم، وبعدها واو؛ لأنها في الكلام كله كهذا»[3]. فالاسم الهاء وحدها، وزيدت عليها الواو تقوية للحركة نظراً لشدة خفائها[4]. وإنما كانت على حرف واحد، وهو

---

* جامعة المرقب.

1- ينظر: شرح الألفية لابن طولون: 1 /96- 97، شرح التصريح: 1 /97.

2- ينظر: شرح المفصل: 3 /31.

3- الكتاب: 4 /195.

4- ينظر: المقتضب1 /63.

القياس فيها؛ لأن المضمرات جعلت نائبة عن الأسماء الظاهرة طلباً للإيجاز، والاختصار. وهو مذهب عرفت به لغة العرب حيث أنابت حروف المعاني عن الأفعال فمثلاً حرف النفي: ما، ولا، ولم ... ناب عن الفعل أنفى، وحرف الاستفهام الهمزة، وما حمل عليها ناب عن أستفهم، وحرف العطف: الواو، والفاء، وثم ... ناب عن أعطف، قال ابن يعيش: « فلذلك قلَّت حروفها كما قلَّت حروف المعاني، فجعل منها ما كان متصلاً على حرف واحد كالتاء في قمت، والكاف في ضربك، وجعل بعض المتصل في النية كالضمير في: أفعلُ، ويفعلُ، ونَفْعَلُ، وفي: زيد قام، ويقوم مبالغة في الإيجاز عند أمن اللبس »[5]. ونسب إلى أبي إسحاق الزجاج (ت311هـ)[6] أن الواو أصلية فالاسم مجموع الهاء، والواو.

وأيّاً ما كان الأمر فالواو لا تثبت خطاً، وإن كانت ملفوظة ملحوظة، وأما كتابتها في الأمثلة فلغرض التوضيح، وقد رمز إليها في المصحف الشريف بواو صغيرة، أو ياء صغيرة تحت الهاء إشعاراً بملاحظتها، وتقديرها.

حركة الهاء وحكمها من حيث الوصل والاختلاس

أولاً: إذا كانت مسبوقة بحركة

فإن قريشاً وأهل الحجاز، ومن جاورهم من فصحاء اليمن على ضم الهاء ووصلها بواو كما هو الأصل فيها، سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم مكسوراً، أم مضموماً. فيقولون: ضَرَبَهُو زيدٌ، ومررت بهُو راجلاً، ويَضْرِبُهُو زيدٌ، ذكر سيبويه عمرو بن عثمان (ت 180هـ)[7] أنهم يقرءون: ﴿فَخَسَفْنَابِهِوَبِدَارِهِالْأَرْضَ﴾ [القصص: 81].

وأهل نجد من قيس وتميم وأسد يكسرون الهاء إذا كانت مسبوقة بكسرة أو بياء لاستثقال الضمة بعد الكسرة، وتقلب الواو ياءً لمناسبة الكسرة قبلها، ذلك أنه لما كانت الهاء تشبه الألف في المخرج من الحلق، وأن الألف تمال نحو الياء من أجل الكسرة قبلها كذلك كسروا الهاء لأجل الكسرة قبلها، وإنما فعلوا ذلك ليحصل التجانس الصوتي بين المتشابهات، ألا ترى كيف أبدلوا تاء الافتعال طاءً من أجل الصاد في: اصطبر

5- شرح المفصل: 3 /32.
6- ينظر: بغية الوعاة: 1 /411.
7- ينظر: المصدر نفسه: 2 /229.

والأصل: اصتبر، ودالاً من أجل الزاي في: ازدجر، والأصل: ازتجر. كل ذلك طلباً لخفة اللفظ، وسهولة النطق ليقع من النفس موقعاً تهش له وتطرب وهو المبتغى[8]. ومن هنا نجد أنَّ للهاء المتحرك ما قبلها أصلين عند العرب:

الأصل الأول: وهو ضمها مع وصلها بواو، ولا فرق بين أن يكون ما قبلها مفتوحاً، أو مكسوراً، أو مضموماً، وعليه أهل الحجاز.

الأصل الثاني: أن تكون مضمومة موصولة بواو بعد الفتح، أو الضم، وأن تكون مكسورة موصولة بياء بعد الكسرة، أو الياء، وعليه أهل نجد.

وذهب أبو العباس المبرد محمد بن يزيد (ت185هـ)[9] إلى التخيير في المسبوقة بكسر بين ضمها ووصلها بواو، وبين كسرها ووصلها بياء، قال: «أما الواو فعلى الأصل الذي ذكرت لك، وأما الياء فلقرب الجوار؛ لأن الضمة مستثقلة بعد الكسرة، والناس عامة للكسرة، والياء بعدها أكثر استعمالاً»[10] وهو الأحسن والأجود، وعلى ذلك جاءت القراءات القرآنية المتواترة، قال الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)[11]: «وكلهم وصل المكسورة بياء والمضمومة بواو إذا تحرك ما قبلها، ولم تلق ساكناً تقوية لها»[12] ومن أمثلة ذلك:

أ. المسبوقة بالفتح

قوله تعالى: ﴿وَمَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: 200]. وقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: 283]. وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ [المائدة: 74].

ب. المسبوقة بالكسر

قال الله تعالى ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [هود: 17]. وقوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا﴾ [النور: 17].

8- ينظر: الكتاب: 4 /189، 195، والمقتضب: 1 /36، 264، ولم أقف على هذه القراءة.

9- ينظر، بغية الوعاة1 /269.

10- المقتضب: 1 /37، وينظر، ص 264، الكتاب: 4 /195، الحجة1 /207، وما بعدها، وينظر، شرح التسهيل لابن مالك: 1 /131، وما بعدها، التذييل والتكميل: 2 /164، 165، تعليق الفرائد: 2 /47.

11- ينظر، غاية النهاية: 1 /503.

12- جامع البيان: 1 /463، وينظر، الإقناع: 208، والنشر1 /304.

ج. المسبوقة بالضمة

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: 21]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ﴾ [لقمان: 13]. وقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: 124].

على الأفصح والأقيس، والأكثر استعمالاً جاءت القراءات المتواترة بوصل المضمومة بواو والمكسورة بياء إذا تقدم عليهما متحرك، إلا أنَّ رويساً وهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل (ت 232هـ)[13] قرأ في روايته عن أبي محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205هـ)[14] قوله تعال: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: 237]. وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: 249]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: 88] بحذف الصلة من الهاء في قوله (بيده) مع اختلاس كسرة الهاء[15].

وروي عن عيسى بن مينا قالون (ت220هـ)[16] وعن أبي الحارث عيسى بن وردان (ت في حدود160هـ)[17] اختلاس كسرة الهاء من (ترزقانه) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: 37][18] وروى من طريق أبي نشيط محمد بن هارون (ت258هـ)[19] عن قالون اختلاس الحركة في ﴿رَبَّهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: 8]. عند وصلها بالبسملة[20].

جاءت هذه القراءة أعني اختلاس حركة الهاء بعد المتحرك على لغة بني عقيل، وبني كلاب، قال الرضي محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 688)[21]: «وبنو عقيل، وكلاب يجوزون حذف الوصل أي الواو، والياء بعد المتحرك اختيارا مع بقاء ضمة الهاء،

13- ينظر، غاية النهاية: 2 /234.
14- ينظر، المصدر نفسه: 2 /386.
15- ينظر، النشر: 1 /312، وكتاب التذكرة: 2 /334.
16- ينظر، غاية النهاية: 1 /615.
17- ينظر، المصدر نفسه: 1 /616.
18- ينظر، النشر: 312.
19- ينظر، غاية النهاية: 2 /272.
20- النشر: 1 /312.
21- ينظر، بغية الوعاة: 1 /567.

وكسرتها نحو: بِهُِ، وَغُلاَمُهُِ »[22]. وروى عن علي بن حمزة الكسائي (ت 182هـ)[23] أنه سمع من أعراب بني عقيل، وكلاب من يقرأ: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ [العاديات: 6] بغير تمام، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت130هـ)[24]: (لـه) و(به) بالاختلاس، ونقل عن أبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت 207هـ)[25] أن بعض قيس يحذفون الواو، والياء، فيقرأون: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: 143] باختلاس[26]. وعلى ذلك جاء قول الشمَّاخ:

لَهُِ زَجَلٌ كَأَنَّهُِ صَوتُ حادٍ إذا طَلَبَ الوَسيقَةَ أَو زَميرُ[27]

البيت من الوافر، وفيه جاءت الهاء في (لَهُِ) موصولة بواو، وفي (كَأَنَّهُِ) بضمة مختلسة، أي بعدم الصلة. وقد ضعفه أبو الفتح عثمان بن جني (ت396هـ)[28] من حيث القياس حيث قال في باب تعارض السماع والقياس:« فقوله (كأنه) بحذف الواو، وتبقية الضمة ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل، ولا على حد الوقف، وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله في أول البيت: (لَهُِ زَجَلُ) والوقف يجب أن تحذف الواو، والضمة فيه جميعا، وتسكن الهاء فيقال: (كَأَنَّهْ) فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف، وهذا موضع ضيق، ومقام زلج لا يتقيك بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس»[29]. وفي باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا نفى أن يكون هذا مما جاء على لغتين حيث

22- شرح الكافية: 2 /421.

23- ينظر، بغية الوعاة: 2 /162.

24- ينظر، غاية النهاية: 2 /382.

25- ينظر، بغية الوعاة: 2 /333.

26- ينظر، شرح التسهيل لابن مالك: 1 /132، والمساعد: 2 /92، والتذييل والتكميل: 2 /166، 167، وتعليق الفرائد: 2 /49، 50.

27- يصف حماراً وحشياً يطلب أنثاه، زجل: رفع الصوت وتطريبه، ينظر، القاموس: 3 /532 (زجل). حاد: حدا الإبل زجرها وساقها، وهو حاد، القاموس: 4 /342 (حدا)، وسيقة: كالرفيقة والمقصود بها الأنثى، القاموس: 3 /392 (وسق). ينظر البيت في الكتاب: 1 /30، والخصائص: 1 /128، 372، وشرح التسهيل: 1 /132، والخزانة: 5 /270، 271.

28- ينظر، بغية الوعاة: 2 /132.

29- الخصائص: 1 /128، 129.

قال: «لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو، وإبقاء الضمة قبلها لغة، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة، لا مذهباً ولغة»[30]. ومنه قول رجل من باهلة:

أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عن وليته ما حَجَّ رَبَّهُ في الدنيا ولا اعتمرا[31]

وهو من البسيط، حيث حذف الصلة من الهاء في قوله «ربَّهُ». قال أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377هـ)[32]: «ومثل ذلك في خروجه عن حد الوقف والوصل جميعاً قول الشاعر:

..... ما حَجَّ رَبَّهُ في الدنيا ولا اعتمرا»[33]

ومنه قول حنظلة بن مالك:

وَأَيقَنَ أَنَّ الخَيلَ إِن تَلتَبِس بِهِ يكن لفسيل النخل بعدهُ آبرُ[34]

البيت من الطويل، حيث حذف الصلة من الهاء في (بَعْدَهُ) ومنه قول الأعشى:

وَما له من مَجدٍ تَليدٍ وما لَهُ مِنَ الريحِ فَضلٌ لا الجَنوبُ وَلا الصَّبا[35]

البيت من الطويل وفيه حذفت الصلة من الهاء في قوله: «وما له من مجد».

هذه الشواهد الكثيرة نظماً ونثراً تؤيد ما رواه الكسائي، والفرَّاء وهما من أئمة نحاة الكوفة، من أن حذف صلة هاء الكناية إذا وقعت بين متحركين لغة لبعض العرب. ولم يعتدَّ بها نحاة البصرة، إذ ذهبوا إلى أن حذف الواو، والياء، -والحال هذه- لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشعر، قال سيبويه: «فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلاَّ كما ثبتت الألف في التأنيث؛ لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل، إلاَّ أن يضطر شاعر فيحذف كما يحذف ألف معلَّى، وكما حذف فقال:

30- لخصائص: 1 /372، وينظر، ضرائر الشعر لابن عصفور: 123، والضرائر للألوسي: 56، وضرورة الشعر للسيرافي: 108.

31- ينظر، الكتاب: 1 /30، والمقتضب: 1 /38، والمسائل العسكرية: 105.

32- ينظر، بغية الوعاة: 1 /496.

33- المسائل العسكرية: 105.

34- فسيل: جمع فسيلة وهي النخلة الصغيرة، القاموس: 3 /589 (فسل). آبر: من أَبَرَ النخل أصلحه، القاموس: 2 /3 (أبر)، ينظر، الكتاب: 1 /30، وضرائر الشعر لابن عصفور: 123.

35- المقتضب: 1 /38، وضرائر الشعر لابن عصفور: 123.

وطِرتُ بِمنصَلى في يَعْمَلاتٍ دَوَامي الأَيد يَخبِطنَ السَّريحا

وهـذه أجدر أن تحذف في الشعر؛ لأنها قد تحذف في مواضع من الكلام، وهي المواضـع الـتي ذكـرت لـك في حروف اللين نحو: عليه وإليه»[36] في هذا النص نجد سـيبويه يخـص حـذف صـلة الهـاء إذا وقعـت بـين متحركين بضرورة الشعر؛ ذلك أن الشـعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ألا ترى كيف حذفت الياء من (الأيد) في البيت الشاهد.

ومما جـرّأ على حذف الصلة أنها تحذف إذا تقدّم عليها ساكن في منثور الكلام ومـنظومه، والحـذف يجر إلى الحذف. والذي يجب أن يعتمد ويصار إليه جواز الحذف وفقـاً لمـا رواه الكسـائي، والفـرّاء، مؤيداً بالشواهد القرآنية والشواهد الشعرية، وهما من أقوى الأدلة التي يعتمد عليها في تقرير القواعد النحوية.

وروي عـن بـني عُقـيل، وبني كلاب أنهم يسكنون الهاء إذا وقعت بين متحركين، قـال أبـو الفضـل جمـال الـدين محمـد بـن منظور (ت 711هـ)[37] « قال اللحياني: قال الكسـائي، سمعـت أعـراب عُقـيل، وكلاب يتكلمون في حالة الرفع والخفض، وما قبل الهاء متحرك، فيجزمون الهاء ... فيقولون: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: 6] بالجزم ... ولَهْ حال»[38]. وعليه جاء قول يعلى بن الأحول الأزدي:

فَظَلْتُ لَدى البَيتِ العتيق أَخيلُه وَمِطْوايَ مُشْتاقَان لَهْ أَرِقانِ[39]

البيت من الطويل وفيه جاءت الهاء من (لَهْ) ساكنة، ومنه ما رواه أبو علي محمد بن المستنير قطرب (ت206هـ)[40].

36- الكتاب: 4 /190، وينظر، المقتضب: 1 /38.

37- ينظر، بغية الوعاة: 1 /248.

38- اللسان: 15 /477 (ها)، وينظر، المحكم: 4 /346 (هوو).

39- يروى هذا البيت:

فبت لدى البيت العتيق أريغه .....

- البيت العتيق: هو البيت الحرام.
- أخيله: انظر إلى مخيلته، أي حسنه، اللسان: 15 /287 (مطا).
- مِطْوَايَ: صاحباي، اللسان: 15 /287 (مطا).

40- ينظر، بغية الوعاة: 1 /242.

وأشرب الماءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلاّ لأنّ عيونَهْ سيل واديها[41]

وهو من البسيط حيث سكنت الهاء من قوله: «عيونَهْ سيل»، وقد نسب أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 221هـ)[42] إسكان الهاء بين متحركين إلى أسد السراة، وإلى ذلك ذهب أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316هـ)[43] في نسبته البيت:

..... وَمِطْوايَ مُشْتَقَّانِ لَهْ أَرِقانِ

إلى رجل من أزد السراة، وجعل ابن جني ذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف تبعاً لشيخه أبي علي الفارسي؛ أي كأن الشاعر وقف على الهاء فحذف الحركة والصلة معاً، وأما المبرِّد فذهب إلى أن ذلك خاص بالضرورة الشعرية[44]. قال أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)[45]: «وقد يجوز في الاضطرار حذف حركة الضمير، إلاَّ أنَّ ذلك أحسن من الأول[46] ووجهه إجراء الوصل مجرى الوقف، فكما تقول: بِهْ، وضَرَبَهْ، ويضربُهْ في الوقف، كذلك في الوصل»[47].

ثانياً: إذا كان ما قبلها ساكناً

سبق الذكر بأن الأصل في الهاء الضم وأن توصل بواو مطلقاً ونسب سيبويه ذلك إلى لغة الحجاز، ولغة غيرهم أن الواو تقلب ياء إذا كان قبل الهاء كسرة، أو ياء ساكنة، قال إمام المحققين الرضي: «وعلته أن الهاء حرف خفيف فهو إذن حاجز غير حصين، فكأن الواو الساكنة وليت الكسرة، أو الياء، فقلبت ياء وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها»[48]. إلاَّ أن المختار في التي بعد ساكن أن تختلس حركتها بحذف الصلة نحو:

41- ينظر، المحتسب: 1 /244، والخصائص: 1 /129، 372، وشرح الجمل لابن عصفور: 2 /587، والضرائر لابن عصفور: 124، والضرائر للألوسي: 56.

42- ينظر، بغية الوعاة: 1 /590.

43- ينظر، انباه الرواة: 3 /145.

44- ينظر، المقتضب: 1 /39، والخصائص: 1 /129، وشرح السيرافي: 2 /160، والتذييل والتكميل: 2 /169.

45- ينظر، بغية الوعاة: 2 /210.

46- أي: من حذف الصلة فقط.

47- شرح الجمل: 2 /586.

48- شرح الكافية: 2 /421، وينظر، الكتاب: 4 /195.

(مِـنْهُ، وعَلَيهِ)، والحذف أحسن عند سيبويه إذا كانت الهاء مسبوقة بحرف لين حيث قال: « فـإن كان قبل الهاء حرف لين، فإن حذف الياء، والواو في الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخـرج الألـف، والألـف تشبه الياء والواو تشبههما في المد، وهي أختهما، فلما اجتمعت حـروف متشـابه حذفـوا، وهـو أحسـن وأكثـر، وذلك قولك: « عَلَيْهِ يا فتى، ولَدَيْهِ فلان، ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى ... والإتمام عربي »[49]. وإليه ذهب أبو العباس المبرد وقـال: « وإن شـئت ألحقت الياء، والواو على الأصل؛ لأن الهاء حرف متحرك في الحقيقة، وذلك قولك على قول العامة: عليهي مال، وعلى قول الحجازيين: عليهو مال »[50].

وإذا كـان قـبل الهـاء سـاكن غـير حـرف لـين نحو: مِنْهُ يا فتى، وأصابته حائجة، حـذفت الصـلة أيضاً لكراهة اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفي، وجعل سيبويه الإتمـام أي إشـباع حـركة الهاء بإثبات الصلة أجود، وعلته أن الهاء متحركة حقيقة، وأن الساكن ليس بحرف لين[51].

وأمـا أبـو العباس المبرِّد فقال: « فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المـد واللـين فأنـت مخـير: إن شـئت أثبت، وإن شئت حذفت »[52]. إلاَّ أن جمال الدين محمـد بـن مالـك نسـب إلى المـبرد الحـذف بعـد الساكن مطلقاً؛ أي سواء كان الساكن حرف لين، أم غيره[53].

حـيث قـرأ عـبد الله بـن المطلـب بـن كـثير (ت120هـ)[54] الهاء المسبوقة بالياء السـاكنة بالكسـر والصـلة بالـياء؛ أي إشباع الحركة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَارَيْبَفِيهِ هُدىً﴾ [البقرة: 2]. وقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًالِّمَابَيْنَيَدَيْهِوَهُدىً﴾ [البقرة: 97]. وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّىبِهَاإِبْرَاهِيمُبَنِيهِوَيَعْقُوبُيَابَنِيَّ﴾ [البقـرة: 132]. وقـوله تعالى: ﴿ذَلِكَمِنْأَنْبَاءِالْغَيْبِ نُوحِيهِإِلَيْكَ﴾ [آل عمـران: 44]. وقـوله تعالى: ﴿فَسَوْفَنُؤْتِيهِأَجْرًاعَظِيماً﴾ [النساء: 74]. وقـوله تعـالى: ﴿وَإِذْقَالَإِبْرَاهِيمُلِأَبِيهِآزَرَ﴾ [الأنعـام: 74]. وقـوله تعالى: ﴿ثُمَّإِلَيْهِتُرْجَعُونَ﴾

49- الكتاب: 4 /189.

50- المقتضب: 1 /37.

51- ينظر، الكتاب: 4 /190.

52- المقتضب: 1 /38.

53- ينظر، شرح التسهيل لابن مالك: 1 /131.

54- ينظر، غاية النهاية: 1 /443.

[البقرة: 28]. وقوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37]. وقرأ المسبوقة بساكن غير الياء بالضم ووصلها بواو وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: 46]. وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: 107]. وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 75]. وقوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 66]. وقوله تعالى: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا﴾ [الأنعام: 113]. وقوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: 20]. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 185]. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: 249]. وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: 7]. وقوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 6]. وقوله تعالى: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة: 60]. وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيراً﴾ [النساء: 55].

وقرأ الباقون وهم: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن (ت269هـ)، وأبو عمرو زبان بن العلاء (ت154هـ)، وابن عامر أبو معمَر عبد الله بن عامر اليحصبي (ت118هـ)، وأبو النجود عاصم بن بهدلة (ت129هـ)، وأبو عمارة حمزة بن حبيب (ت156هـ)[55]، والكسائي، بكسر الهاء بعد الياء، وضمها بعد غيرها من غير صلة[56].

جاءت قراءة ابن كثير بكسر الهاء بعد الياء على لغة عامة العرب هروباً من ثقل الضمة بعد الياء، وجاءت مضمومة بعد غير الياء جرياً على أصل حركتها، وهو الضم، ووصلها في الصورة الأولى بالياء، وفي الصورة الثانية بالواو لأنه وإن كانت حرفاً خفياً فليس يخرجها خفاؤها عن كونها حرفاً كغيره من حروف المعجم التي لا خفاء فيها، وإذا كانت كذلك كان حجزها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التي لا خفاء فيها دون اعتبار لاجتماع الحروف المتشابهة وهي: الساكنان، والهاء بينهما، وهي مشبهة بحروف الصلة، ومما يدل على أن العرب لا تنفر من الحروف المتشابهة إذا لم يخرجها تشابهها عن حد الفصاحة، قولهم: استطاع، واستدار، واستنار، ووطد، وسدس، وعتد.

ومن ناحية أخرى فقد جاءت قراءة ابن كثير منبهة على أن الأصل في الهاء الضم، وأنها توصل بواو، ومن العرب من يكسرها بعد الياء موصولة بالياء، ومن عادة العرب أن تترك بعض الألفاظ دون أن تجري عليه عوامل التخفيف كقولهم: (قَوَد)، و(حوكة)،

55- ينظر، غاية النهاية: 2 /234، 1 /288، 324، 346، 221.

56- ينظر، كتاب التذكرة: 1 /131، 132، 133، وجامع البيان: 1 /460، 461، والنشر: 1 /305.

و(غيب)، فالواو والياء قد توافرت فيهما جميع شروط قلبهما ألفاً، ومع ذلك لم يقلبا إشعاراً بأن الألف في نحو: باب، ودار، أصلها الواو، وفي عاب أصلها الياء[57].

ومثل قراءة ابن كثير قرأ أبو محمد إسحاق بن محمد المسيبي (ت 206هـ)[58] عن نافع قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: 4]. بكسر الهاء ووصلها بالياء. وكذلك قرأ أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر المدني (ت180هـ)[59] عن نافع (عليه) في جميع القرآن[60]. وعلى ذلك أيضاً قرأ أبو عمر حفص بن سليمان المغيرة الأسدي (ت 180هـ)[61] ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً﴾ [الفرقان: 69] بالكسر والصلة[62].

اتصال هاء الكناية بالأفعال التي حذفت لامها

اتصلت الهاء في النص القرآني الشريف بأفعال معدودة ومخصوصة حذفت لاماتها إمّا جزماً، وإمّا سكوناً أي بناءً وذلك في المواضع التالية:

1. قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 75].
2. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران: 145].
3. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: 115].
4. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111].
5. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ [طه: 75].
6. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: 52].
7. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الشعراء: 36].
8. قال الله تعالى: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: 28].

57- ينظر، الحجة: 1 /211، الخصائص: 1 /149.
58- ينظر، غاية النهاية: 2 /198.
59- ينظر، المصدر نفسه: 1 /163.
60- ينظر، الحجة: 175، 176.
61- ينظر، غاية النهاية: 1 /254.
62- ينظر، كتاب التذكرة: 2 /576.

9. قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: 7].
10. قال الله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ [الشورى: 20].
11. قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: 7].
12. قال الله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: 7].
13. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: 8].

وقد اختلفت القراءات في هذه الأفعال بين صلة هاء الكناية واختلاس حركتها وإسكانها.

وإنني بعون الله ومشيئته سأتناولها من النواحي النحوية والصرفية أولاً ثم من حيث توثيق القراءات ثانياً، ومن حيث تعليل تلك القراءات وتوجيهها وفقاً لما وقفت عليه:

- ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ يؤدِّ في الموضعين فعل مضارع، وهو فعل جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والكسرة دالة عليه، والأصل (يُؤَدِّيه) بضم حرف المضارع؛ لأنه رباعي (أدى) على وزن (فَعَّل) بتضعيف العين.
- ﴿نُؤْتِهِ﴾ وهو فعل جواب الشرط في مواضعه الثلاثة مجزوم بـ ﴿مَنْ﴾ الشرطية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء والكسرة دالة عليه، والأصل فيه: (نُؤَتي) بضم حرف المضارع وماضيه (آتى) على وزن (أفعل) والثلاثي منه (أتى) على وزن (فعل) فلما دخلت همزة (أفعل) اجتمع في أول الكلمة همزتان الثانية ساكنة فقلبت ألفاً، ولما أسند إلى المفرد المتكلم حذفت همزة (أفعل) كما حذفت من سابقه، واطرد حذفها مع بقية أحرف المضارع.
- ﴿نُوَلِّهِ﴾ وهو فعل جواب الشرط مجزوم بِـ ﴿مَنْ﴾ وعلامة جزمه حذف حرف العلة مع إبقاء الكسرة دالة عليه، والأصل فيه (نوَلِّي) بضم حرف المضارع إذ ماضيه رباعي (ولَّى) على وزن فعَّل.
- ﴿نُصْلِهِ﴾ مضارع مجزوم بالعطف على فعل جواب الشرط، ﴿نُوَلِّهِ﴾ والأصل فيه (نُصْلي) بضم حرف المضارع، إذ ماضيه رباعي (أصلى) على وزن أفعل من قولهم: أصليت الرجل النار إذا ألقيته فيها إلقاءً تريد إحراقه[63]. حذفت همزة أفعل من مضارعه كما حذفت من ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾.

63- ينظر، الصحاح: 6 /2402 (صلا).

- ﴿يَأْتِهِ﴾ فعل الشرط مجزوم بـ ﴿مَنْ﴾ وعلامة جزمه حذف حرف العلة الياء، والكسرة دليل عليه، وهو من أتى يأتي على وزن فَعَل يَفْعِلُ.
- ﴿يَتَّقْهِ﴾ فعل مضارع مجزوم بالعطف على فعل الشرط ﴿يُطِعِ﴾ وعلامة جزمه حذف حرف العلة الياء والكسرة دالة عليه. والأصل فيه (يَوْتَقي) لأنه من (وَقِيَ) ثم بُنِيَ منه صيغة افتعل فصار (أوتقى) ثم قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء افتعل.
- ﴿أَلْقِهْ﴾ فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الياء، والكسرة دالة عليه، ووزنه (أَفِع).
- ﴿يَرْضَهُ﴾ فعل جواب الشرط مجزوم بـ ﴿إِنْ﴾ وعلامة جزمه حذف حرف العلة الألف، والفتحة دالة عليه.
- ﴿لَمْ يَرَهُ﴾ فعل مضارع مجزوم بـ﴿لَمْ﴾ وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والأصل فيه: (يَرْأَى) حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم حذفت الألف جزماً، وهي منقلبة عن لام الكلمة فصار: (يَرَ) على وزن (يَفَ).
- ﴿يَرَهُ﴾ في الموضعين من الزلزلة فعل جواب الشرط مجزوم بـ﴿مَنْ﴾ وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وأما تخريج القراءات القرآنية في تلك المواضع، فإنني سأقتصر على القراءات السبعة لسببين:

الأول: أنها جامعة لكل الوجوه من الإشباع والإسكان والاختلاس.

الثاني: تجنب الإطالة بما لا فائدة من روائه.

قرأ ابن كثير، والكسائي: ﴿يُؤَدِّه﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ و﴿نُصْلِهِ﴾ و﴿يَأْتِهِ﴾ و﴿يَتَّقْهِ﴾ و﴿فَأَلْقِهِ﴾ و﴿يَرْضَهُ﴾ و﴿لم يَرَهُ﴾ و﴿يَرَهُ﴾ بكسر الهاء المسبوقة بكسر ووصلها بياء، وضم المسبوقة بفتح ووصلها بواو في جميع ذلك، وقرأ أبو سعيد عثمان بن سعيد ورش (ت197هـ)[64] عن نافع، وحفص عن عاصم: ﴿يؤده﴾ و﴿لَايؤده﴾ و﴿نؤته﴾ و﴿نوله﴾ و﴿نصله﴾ بالكسر والياء.

وقرأ ورش عن نافع، وأبو الوليد هشام بن عمار الدمشقي (ت254هـ)[65]، وأبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان (ت242هـ)[66] في أحد الوجوه المروية عنهما عن

64- ينظر، غاية النهاية: 1 /502.

65- ينظر، جامع البيان: 1 /188.

66- ينظر، غاية النهاية: 1 /404.

ابن عامر ﴿فَأَلْقِهِ﴾ بكسر الهاء، ووصلها بياء، وقرأ ورش عن نافع، وأبو محمد خلف بن هشام البزَّار (ت229هـ)[67] عن حمزة ﴿يَتَّقِهِ﴾ بالكسر والياء. وقرأ ورش عن نافع: ﴿يَأْتِهِ﴾ بالكسر، والياء. وقرأ ابن ذكوان في أحد الوجهين والدوري عن أبي عمرو في أحد الوجهين أيضاً ﴿يَرْضَهُ﴾ بضم الهاء ووصلها بواو. وقرأ نافع، وحمزة، وأبو عمرو، وعاصم، وابن ذكوان عن ابن عامر ﴿لمْ يَرَهُ﴾ في البلد، و﴿يَرَهُ﴾ في الموضعين من الزلزلة بضم الهاء ووصلها بواو[68].

وحذفت الصلة في قراءة الجمهور هروباً من اجتماع الحروف المتشابهة وهي كما سبق: الساكنان، والهاء، ووجه الشبه بين الياء وحروف المدّ « أنَّ الهاء من الحلق، والألف منه أيضاً، والياء قريبة من الألف، وموافقة لها في اللين ... فلما اجتمعت هذه الحروف المتقاربة خففوا بالحذف »[69]، ووجه الحذف أن الهاء حرف خفي فلما اكتنفها ساكنان مع الاعتداد بالخفاء كان كأنه التقى ساكنان، ولذا حذفت الصلة فزعاً من التقاء الساكنين[70] إلاَّ أنَّ حفصاً قرأ عن عاصم: ﴿وَمَاأَنْسَانِيهُإِلَّاالشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: 63]. بضم الهاء دون صلة[71] مخالفاً لقراءة الجمهور بالكسر دون صلة ومخالفاً لقراءة ابن كثير بالكسر مع الصلة.

ووجه ذلك أن الصلة حذفت للعلة التي حذفت بها في قراءة الجمهور، وإنما أثبت الضمة إشارة إلى أن الأصل في هذه الهاء الضمة جرياً على لغة أهل الحجاز.

وبذلك تعلم أن قراءات القرآن الكريم متواترها وشاذها جاءت جامعة للغات العرب ولهجاتهم، نابذة منها ما خرج عن حد الفصاحة.

وابن كثير جرى في وصل الهاء المكسورة بياء، والمفتوحة بواو على أصله وهو وصل الهاء سواء كان ما قبلها متحركاً أم ساكناً؛ أي لا فرق عنده في هذه المواضع بين أن تنظر إلى لفظها أو أن تنظر إلى أصلها قبل حذف حرف العلة.

67- جامع البيان: 1 /214.

68- ينظر، كتاب التذكرة: 2 /356، 386، 569، 647، 766، 770، والإقناع: 310، 313، وجامع البيان: 3 /970، 984، والنشر: 1 /305، 313.

69- الحجة: 1 /209.

70- المصدر نفسه.

71- كتاب التذكرة: 2 /511، والنشر: 1 /305.

وأما الكسائي ومن تبعه ممن وصل الهاء وليس من أصلهم وصلها إذا تقدم عليها ساكن فإنهم إنما نظروا إلى صورة اللفظ، فالهاء في جميع تلك الصور وقعت بين متحركين حالاً بعد حذف حرف العلة لجزم، أو لبناء اعتداداً بالعارض، وهو مذهب تذهب إليه العرب في بعض الأحيان لتخفيف ألفاظها حيث قالوا في (اسْأَلْ): (سَلْ) بحذف همزة الوصل اعتداداً بتحرك ما قبلها بحركة الهمزة المحذوفة، وقالوا في الأحمر: لَحْمَرْ، بحذف الهمزة اعتداداً بحركة اللام، وإن كانت عارضة لكونها منقولة من الهمزة المحذوفة، وعلى ذلك قرأ أبو عمرو ويعقوب وورش عن نافع: ﴿عَاداًالْأُولَى﴾ [النجم: 50]. بضم اللام وتشديدها من غير همز[72]. والأصل: ﴿عَاداًالْأُولَى﴾ حيث حذفت الهمزة المضمومة بعد نقل حركتها إلى اللام من (أل) ثم أدغم التنوين في اللام اعتداداً بهذه الحركة إذ لو كانت ساكنة ما جاز الإدغام فيها[73].

قراءة الإسكان

قرأ أبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر عن عاصم، وهشام عن ابن عامر: ﴿يؤده﴾ و﴿لَايُؤَدِه﴾ و﴿نُؤْتِه﴾ و﴿نُوَلِّه﴾ و﴿نُصْلِه﴾ بسكون الهاء. قرأ أبو عمرو، وحمزة، وعاصم، وهشام في أحد الوجوه عن ابن عامر ﴿فَأَلْقِه﴾ بسكون الهاء. وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وهشام في أحد الوجوه عن ابن عامر، وخلاد في أحد الوجهين عن حمزة ﴿يَتَّقِه﴾ بسكون الهاء، وقرأ أبو سعيد بن زياد الرقي السوسي (ت261هـ)[74] وأبو عمر حفص بن عمر الدوري (ت240هـ)[75] في أحد الوجهين، عن أبي عمرو، وهشام في أحد الوجهين عن ابن عامر، وأبو بكر في أحد الوجهين عن عاصم ﴿يَرْضَهُ﴾ بسكون الهاء. قرأ السوسي عن أبي عمرو ﴿يَأْتِه﴾ بسكون الهاء، وقرأ هاشم عن ابن عامر ﴿لمْيَرَهُ﴾ و﴿يَرَه﴾ في الموضعين من الزلزلة بسكون الهاء[76].

وللعلماء في توجيه هذه القراءة، وتعليلها ما يأتي:

72- ينظر، كتاب التذكرة: 2 /960.

73- ينظر، الكشف: 1 /87، 88.

74- ينظر، غاية النهاية: 1 /332.

75- ينظر، المصدر نفسه: 1 /255.

76- ينظر، الإقناع: 310، 313، وكتاب التذكرة: 2 /356، 386، 569، 647، 766، 770، جامع البيان: 3 / 970، 948، النشر: 1 /305، 313.

1. أنَّ جميع هذه الأفعال قد حذفت لاماتها إمَّا للجزم، وإمَّا للبناء كما سبق، وصارت الهاء في موضعها، فلما صارت كذلك سكنت إجراء لها مُجرى اللام الصحيحة، وذلك نحو قولهم: (لم يَقْرَ) بفتح الراء، والأصل فيه (لم يَقْرَأْ) بسكون الهمزة جزماً، ثم خففت اعتداداً بالعارض بأن قلبت ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها، ثم حذفت الألف اعتداداً بالعارض أيضاً ومعاملة لها معاملة المعتل، وهذا وجه خطَّأه أبو زكريا الفرَّاء فقال: « فهذا وإن كان توهما خطأً »[77]. وضعفه أبو محمد مكي بن طالب القيسي (ت 437هـ)[78] وذلك أن الهاء لم تحل محل اللام؛ إذ هي اسم قائم بذاته، فأنَّى له أن يحل محل الحرف، وأن الأصل في هذه الهاء أن تكون متحركة بالضمة، أو بالكسر.

2. أنه إنما سكنت الهاء في هذه المواضع وما يشبهها إجراء للوصل مجرى الوقف، وإليه ذهب الفارسي، وابن جني، وابن عصفور[79] وقد طعن أبو إسحاق في هذه القراءة حيث قال: « أما الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط كان أبو عمرو يختلس الكسرة، وهذا كما غلط عليه في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: 54]. حكى الفراء عنه أنه كان يحذف الهمزة في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ وحكى سيبويه عنه -وهو في هذا أضبط من غيره- أنه كان يكسر كسراً خفيفاً »[80]. وفيما ذكره أبو إسحاق الزجاج أمور:

الأول: لم تنسب كتب القراءات، ولا غيرها فيما وقفت عليه اختلاس الكسرة في المواضع المذكورة، إلى أبي عمرو بن العلاء، إلاَّ ما ذكره الزجاج نفسه من نسبة الاختلاس إلى أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: 28].

الثاني: لا يمكن تغليب قاعدة نحوية على نص قرآني منقول إلينا تواتراً.

الثالث: الذي ذكره سيبويه أنَّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في قوله تعالى: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ حيث قال: « وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ »[81].

الرابع: أنَّ إسكان الهاء بين متحركين لغة حكاها الكسائي عن بني عُقيل، وبني كلاب، ونسبها أبو الحسن الأخفش، وابن السراج إلى أزد السراة، وذكر الفرَّاء: « أن من العرب

77- معاني القرآن: 1 /223.

78- تنظر، ترجمته في غاية النهاية: 2 /309، ينظر، الكشف: 1 /349.

79- ينظر، المسائل العسكرية: 105، المحتسب: 1 /244، الخصائص: 1 /129.

80- معاني القرآن وإعرابه: 1 /432.

81- الكتاب: 4 /202.

مـن يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضَرَبْتَهْ ضَرْباً شديداً»[82]. ولم يكن أبو عمرو ليقـرأ إلا بمـا سمـع؛ إذ القـراءة سنة متبعة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ قال أبو حـيان: «وكفـى أنهـا مـنقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء. فإنه عربي فصيح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا»[83].

الاختلاس

والمـراد بـه ضـم الهـاء، أو كسـرها دون صلة؛ أي دون إشباع[84] قرأ قالون عن نافـع، وهشام، وابن ذكوان في أحد الوجوه المروية عنهما ﴿يُؤَدِهِ﴾ و﴿لَايُؤَدِهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾ و﴿نُوَلِهِ﴾ و﴿نُصلهِ﴾ و﴿فألقهِ﴾ بكسـر الهاء دون صلة. وقرأ قالون عن نافع، وهشام في أحـد الوجـوه عـن ابـن عامـر، وحفص عن عاصم ﴿يَتَّقِهِ﴾ بكسر الهاء دون صلة إلاَّ أنَّ حفصـاً سـكّن القـاف، وكسـرها قالون وهشام. وقرأ نافع، وحمزة، وحفص عن عاصم، وهشام في أحد الوجهين عن ابن عامر، وأبو بكر في أحد الوجهين عن عاصم ﴿يَرْضَهُ﴾ بضـم الهـاء دون صلة. وقرأ قالون عن نافع ﴿يَأْتِهِ﴾ بكسر الهاء دون صلة. ولم يقرأ أحد من السبعة ﴿لمْيره﴾ و﴿يره﴾ بالاختلاس[85].

وإنما حذفت الصلة نظراً إلى الأصل الملحوظ دون اعتبار للشكل الملفوظ أي أن الهـاء وإن وقعـت في اللفظ بين متحركين فهي في الأصل المعتبر مسبوقة بساكن حذف لعلـة عارضـة، وهـي الجـزم، أو البـناء وكـثيراً مـا تنظـر العـرب إلى الأصـل، ولا تعتد بالعـارض فقـد قالـوا: جَـيَل. ولم يقلـبوا الياء ألفاً رغم تحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لكون حـركة الـياء عارضـة، والأصل: جَيْأَل، حيث خففت الهمزة بحذفها بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها. وكذلك لم تقلب الواو ألفاً في قولك: لو استطعت، لكونها متحركة بحركة عارضـة للـتخلص مـن السـاكنين. وقالـوا في (رؤيـا) و(رؤية) و(نؤي): (رويا) و(روية) و(نوي)، فلم يقلبوا الواو ياءً لتدغم في الياء بناءً على أنَّ الواو، والياء إذا اجتمعا، وسبقت إحـداهما بالسـكون قلـبت الـواو يـاءً وأدغمت في الياء؛ لكون الواو هنا عارضة؛ إذ هي

82- معاني القرآن: 1 /223.

83- البحر: 3 /221، وينظر، الدر المصون: 2 /140، 141، واللباب: 5 /330، 331.

84- ينظر، الكتاب: 4 /202.

85- ينظر، كتاب التذكرة: 2 /766، 770.

مبدلة من همزة[86].

وهـذا أعـني الاعـتداد بالعـارض، وعدم الاعتداد به باب واسع لو ذهبت إلى تتبع جزئياته لطال المقال.

فمـن قـرأ بحـذف الصلة في هذه المواضع، فإنه لم يعتد بحذف حرف العلة قبل الهـاء لعـروض سـببه وهـو الجزم، أو البناء، واعتبره في حكم الموجود، ولذا حذف لئلا يجمع بين ساكنين على اعتبار أن ما بينهما حاجز غير حصين وهو الهاء.

وأمـا قراءة حفص عن ابن عامر ﴿يَتَّقْهِ﴾ بسكون القاف وكسر الهاء من غير صلة فعلـى التخفـيف حـيث أجـريت الـتاء الثانـية، والقـاف، والهاء من ﴿يَتَّقِهِ﴾ بكسر القاف مجـرى: كـتف، فسـكنت القـاف مـن (تَقِـهِ) كمـا سـكنت الـتاء مـن (كتف) جرياً على تفـريعات لغـة بـني تمـيم؛ إذ كانوا يسكنون ما كان على وزن فَعِل نحو كَتِف، أو فُعُلٍ، نحـو: عُـنُق، أو فِعِـل، نحـو: إِبِل[87]. وهنا سكنت القاف تشبيهاً للمنفصل بالمتصل، أي تشبيهاً للتاء والقاف مع هاء الضمير بكلمة كَتِف. وقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص له باباً سماه إجراء المنفصل مجرى المتصل[88] فمن ذلك قول العذافر الكندي:

قالتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لنا سويقا وهاتِ بُرَّ البُخْسِ أو دقيقا[89]

حـيث شـبه التاء والراء واللام (تَرِل) من (اشتر لنا) بِكَتِف، فسكنت الراء من ترل كما سكنت التاء من كتف ومنه قول رجلَ من أزد السراة:

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ وذي ولد لم يَلْدَهُ أبوان[90]

والأصـل في (لَـمْ يَلْدَهُ) (لم يَلِدْهُ) حيث شبهت الياء واللام والدال بكتف، فسكنت الـلام كمـا سـكنت الـتاء وحـركت الـدال بالفـتح للـتخلص مـن الساكنين. قال أبو علي الفارسـي: « فلمَّـا أسـكن مـا قـبل الهـاء لهذا التشبيه، حرك الهاء بالكسر كما حرك الدال

86- ينظر، الحجة: 1 /91، الكشف: 1 /87، 88.
87- ينظر، شرح الشافية: 1 /39، وما بعدها.
88- ينظر، الخصائص: 3 /97، 98.
89- ينظر، الرجز في النوادر: 170، الحجة: 1 /67، 410، المحتسب: 1 /36.
90- ينظـر، الحجـة: 1 /66، 409، 2 /278، 334، والكـتاب: 2 /266، وهـو بـرواية: ألا رب مولـود. وينظر: شرح شواهد الشافية: 4 /22.

بالفتح في (لم يَلْدَهُ)»[91]. فالهاء عند أبي علي في قراءة حفص ساكنة، فلما سكنت القاف للتخفيف حركت الهاء بالكسر على أصل التخلص من الساكنين وذلك واضح من التشبيه بـ(لم يَلْدَهُ) وهو فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، فلما سكنت اللام تخفيفاً التقى ساكنان: سكون الجزم، وسكون التخفيف، ولا يمكن تحريك الأول لئلا يعود إلى ما فرَّ منه فحرك الثاني بالفتح.

وأمَّا مكي بن أبي طالب فقد قال: «وكان يجب على من أسكن القاف أن يضم الهاء؛ لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن ياءً ضمت نحو: مِنْهُ، وعَنْهُ، واجتباهُ، وفعلوه، لكن لما كان سكون القاف عارضاً لم يعتد به، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف، ولم يصل الهاء بياء؛ لأن الياء المحذوفة التي قبل الهاء مقدرة منوية فبقي الحذف على الياء»[92].

أي أن حركة الهاء حركة أصلية، وليست بعارضة للتخلص من الساكنين؛ إذ لم يلتق ساكنان في هذه الصورة، وكان من حقها أن تحرك بالضم؛ لأنه أصل حركتها إذا تقدمها ساكن غير الياء، وإنما حركت بالكسر نظراً إلى عدم الاعتداد بالساكن العارض قبلها، وأن الكسرة قبلها منوية مقدرة.

وقال الإمام أبو القاسم بن فيرة الشاطبي (ت 590هـ)[93]: «لما أسكن القاف للتخفيف وقع قبل الهاء ساكن، فجرى على أصله في حذف الصلة، وبقيت الهاء على الكسر الذي كان فيها»[94]. ففي هذا النقل ترى الإمام الشاطبي اعتد بالسكون العارض من وجه ولم يعتد به من وجه آخر، اعتد به من حيث حذف الصلة لسكون ما قبل الهاء سكوناً ظاهراً، ولم يعتد به من حيث إنه حرك الهاء بالكسر، وكان من حقها أن تحرك بالضم، لكون الساكن قبلها غير ياء فكأنه لم يعتبر السكون ولاحظ كسر القاف الذي كان قبل التخفيف فهو موافق للإمام مكي من وجه ومخالف له من وجه.

خالفه في علة حذف الصلة فهو يرى أن الصلة حذفت للسكون العارض على

91- ينظر، الحجة: 5 /329.

92- الكشف: 2 /142.

93- ينظر، غاية النهاية: 2 /20.

94- نقلاً عن شرح الفاسي على الشاطبية المسمى باللآلي الفريدة في شرح القصيدة: 1 /218، وينظر، الدر المصون: 5 /229، واللباب: 14 /432.

القاف، ومكي يرى أن الصلة حذفت لاعتبار حرف العلة الذي حذف للجزم.

واحتج على مكي بأنه لو كان الحذف لمراعاة الساكن المحذوف لحذفت الصلة أيضاً من ﴿يُؤَدِهِ﴾ وأخواته. فلما قرأ حفص ﴿يُؤَدِهِ﴾ وأخواته بالصلة علم أن الساكن المحذوف ليس علة للحذف.

وهذا غير متجه؛ لأن حفصاً لم يقرأ كل المواضع السابقة على أصل واحد، بل قرأ بعضها بالصلة، وبعضها بالاختلاس وبعضها بالسكون، فحمل كل موضع منها على نظائره، وما هو متجه فيه.

وأما وجه الموافقة فإن الرجلان قد اتفقا على أن حركة الهاء أصلية؛ أي أنها ليست عارضة للتخلص من الساكنين كما ذهب إليه أبو علي الفارسي.

وحجتهما في ذلك أن حفصاً لم يقرأ الهاء في هذا الحرف بالسكون البتة، وقد اعترض أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي (ت 656هـ)[95] على ذلك حيث قال: «عجبت من نفيه الإسكان عنه مع ثبوته عنه في ﴿أرجئهْ﴾ و﴿فألقهْ﴾ وإذا قرأ به في ﴿أرجئهْ﴾ و﴿فألْقهْ﴾ احتمل أن يكون ﴿ويتقه﴾ قبل سكون القاف كذلك، وربما ترجح ذلك بما ثبت عن عاصم من قراءته إياه بسكون الهاء عند كسر القاف»[96].

نعم قد يكون للقراءة أكثر من وجه من حيث التعليل، والتوجيه، ولكن القراءة نفسها لا تثبت بالاحتمال؛ إذ المقطوع به أن حفصاً لم يقرا هذا الحرف بغير كسر الهاء وعدم الصلة، نعم روي عن أبي بكر عن عاصم سكون الهاء في ﴿يَتَّقِهْ﴾، وهي رواية بينها وبين رواية حفص اختلاف، حيث قرأ أبو بكر بكسر القاف، وسكون الهاء كقراءة أبي عمرو بن العلاء، وهي شبيهة بنظائرها في ﴿فألقهْ﴾ و﴿يأتهْ﴾ وقرأه حفص بسكون القاف، وكسر الهاء، وهو مما انفرد به حفص، وله وجه في العربية نظماً ونثراً غير مدفوع كما سبق.

وأما ﴿أَرْجِهْ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111]. و﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الشعراء: 36]. فقد قرأ ابن كثير وهشام عن ابن عامر: ﴿أَرْجِئْهُ﴾ بالهمز، وضم الهاء، ووصلها بواو. وقرأ أبو

95- ينظر، غاية النهاية: 2 /122.

96- اللآلي الفريدة في شرح القصيدة: 1 /218.

عمرو: ﴿أَرْجِئْهُ﴾ بالهمز مع ضم الهاء دون صلة. وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿أَرْجِئْهِ﴾ بالهمز وكسر الهاء دون صلة. وقرأ الكسائي، وورش: ﴿أَرْجِهْ﴾ بدون همزة مع كسر الهاء ووصله بياء. وقرأ قالون عن نافع: ﴿أَرْجِهْ﴾ بدون همزة مع كسر الهاء دون صلة. وقرا عاصم، وحمزة﴿أَرْجِهْ﴾ بدون همز مع إسكان الهاء[97].

فبالهمز قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، على أنه من قولهم: أرْجأت الأمر إرجاء بمعنى أخرته[98]. وهو فعل أمر مبني على السكون الظاهر. فأما قراءة ابن كثير، وهشام عن ابن عامر بضم الهاء ووصلها بواو، فكان من حقها ألاَّ توصل لسكون ما قبلها، ولكنها وصلت لكون الهاء متحركة فقويت بالحركة وصارت حاجزاً مانعاً من التقاء الساكنين، فقالوا: أَرْجِئْهُو كما قالوا: اضْرِبْهُو ولهذا السكون اعتباران:
الأول: أنه لما كان غير ياء ضمت الهاء كما ضمت في مِنْهُ و عَنْهُ و اضْرِبْهُ.
الثاني: أنه لما كان عارضاً للبناء وصلت كأن ما قبلها متحرك، ووصلت بواو لمناسبته الضمة التي استحقتها على الاعتبار الأول[99].

وقد استضعف أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)[100] هذه القراءة: «لأن الهاء خفية، فكأن الواو التي بعدها تتلو الهمزة، وهو قريب من الجمع بين ساكنين»[101]. قال السمين الحلبي: «وهذا التضعيف ليس بشيء؛ لأنها لغة ثابتة عن العرب أعني إشباع حركة الهاء بعد الساكن مطلقاً، وقد تقدم أن هذا أصل لابن كثير، ليس مختصاً بهذه اللفظة بل قاعدته: كل هاء كناية بعد ساكن أن تشبع حركتها حتى يتولد منها حرف مد»[102].

وقراءة أبي عمرو جاءت على أوسع الأبواب، وأقيسها، وهو أن الهاء إذا سبقت بساكن غير الياء ضمت دون صلة؛ وذلك لأن الهاء لما شابهت حروف العلة ضعفت أن تكون حاجزاً بين ساكنين، ولذا حذفت الصلة هروباً من اجتماع ساكنين بينهما حاجز

97- ينظر، كتاب التذكرة: 2 /421، 422، والتبصرة: 266، والنشر: 1 /311.
98- ينظر، الصحاح: 1 /52 (رجأ).
99- ينظر، الحجة: 4 /61.
100- ينظر، بغية الوعاة: 2 /38.
101- جامع البيان: 1 /587.
102- الدر المصون: 3 /318.

غير حصين. وقراءة ابن ذكوان بالهمزة وكسر الهاء دون صلة عابها أبو علي الفارسي فقال: « وكسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياءٌ ساكنة، أو كسرة »[103].

وقال أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت 314هـ)[104]: « وقول ابن ذكوان هذا وهم؛ لأن الهاء لا يجوز كسرها، وقبلها همزة ساكنة، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة، أو كسرة، وأما الهمز فلا »[105]. وقال أبو البقاء: « ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز، وهو ضعيف؛ لأن الهمز حرف صحيح ساكن، فليس قبل الهاء ما يقتضي الكسر »[106].

وللعلماء في تعليل هذه القراءة وجهان:

الأول: أن الهمزة ساكنة، والساكن حاجز غير حصين، فكأنَّ الهاء قد وليت كسرة الجيم، وإذا وليت كسرة كسرت.

الثاني: أنَّ الهمزة هنا ساكنة، وما قبلها مكسورة، وكثيراً ما تقلب في نحو هذا ياءً، فكأن الهاء هنا قد وليت ياءً ساكنة، وإذا وليت ياءً ساكنة كسرت.

وقد اعترض الإمام أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت 590هـ)[107] ذلك بما يأتي:

1. أن الهمزة معتد بها حاجزاً بإجماع في ﴿أَنۢبِئۡهُمۡ﴾، و﴿نَبِّئۡهُمۡ﴾، والحكم واحد في ضمير الجمع، وفي ضمير المفرد.
2. كان يلزمه أن يصل الهاء بياء لكونها بعد كسر، ولم يفصل بينهما حاجزٌ اعتباراً.
3. أن الهمزة لو قلبت ياءً لكان الوجه المختار ضم الهاء؛ لأن هذه الياء عارضة نظراً إلى أصلها الهمزة[108].

وفيما اعترض به أبو شامة نظر إذ قال ابن جني: « وأما الرواية عن ابن عامر: ﴿أَنۢبِئهم﴾ بالهمز وكسر الهاء فطريقه أن هذه الهمزة ساكنة، والساكن ليس بحاجز

103- الحجة: 4 /62.

104- ينظر، غاية النهاية: 1 /139.

105- السبعة: 288.

106- التبيان: 1 /587.

107- ينظر، غاية النهاية: 1 /365.

108- ينظر، إبراز المعاني: 111، والدر المصون: 3 /318، 319.

حصين عندهم، فكأنه لا همزة هناك أصلاً، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، فلذلك كسرت، فكأنه على هذا قال: ﴿أَنْبِهِم﴾ فكذلك الهمزة في ﴿أنبئهم﴾ لا تحجز على هذا النحو الذي ذكرناه»[109].

ولا يلزمه أن يصل الهاء بياءٍ؛ لأن الكسرة لم تباشر الهاء حقيقة؛ لأن الهمزة لا يمكن إلغاؤها من كل وجه؛ إذ قد يكون للشيء الواحد وجهان مختلفان لاعتبارين مختلفين، كما في (رويا) فمن نظر إلى الأصل لم يقلب الواو ياءً ولم يدغم ومن نظر إلى صورة اللفظ قلب وأدغم، وعلى فرض قلب الهمزة ياءً -وليس من قراءة ابن ذكوان- يجوز ضم الهاء نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض، فما قبل الهاء همزة ساكنة، وإن ظهرت في اللفظ ياءً.

ويجوز أن تكسر الهاء اعتداداً بالعارض، قال أبو علي الفارسي: «وقياس من قال: ريَّا. فأدغم أن يحرك الهاء أيضاً بالكسر، وعلى هذا المسلك قول من قال: (أنبيهم) إذا كسر الهاء مع قلب الهمزة ياءً»[110].

وأمَّا قراءة: ﴿أرجه﴾ بدون همزة فلها اعتباران:

الأول: أن الأصل ﴿أرجئْه﴾ بهمزة ساكنة قلبت ياءً[111]. قياساً ثم حذفت الياء للبناء، وهو وجه بعيد متكلف لا ينبغي أن يصار إليه مع ثبوت مادة (أرجيت).

الثاني: أنه من: أرجى بمعنى أخّر، وهي لغة تميم وأسد، وبذلك يكون أرجأ المهموز وأرجى الناقص بمعنى واحد[112] ردَّت الألف إلى أصلها الياء ثم حذفت للبناء.

فمن قرأ بكسر الهاء ووصلها بياء وهو ورش عن نافع فإنما اعتد بالعارض أي أنه لما حذفت الياء للبناء صارت نسياً، وصار ما قبل الهاء مكسوراً، فكُسرت، ووصلت بالياء، وهو قاعدته في الهاء المتصلة بالأفعال المحذوفة اللام إذا كان ما قبلها مكسوراً، وأمَّا قالون عن نافع فقد قرأ: ﴿أرجهِ﴾ بكسر الهاء دون صلة نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض، فالياء الساكنة المحذوفة للبناء في حكم الموجود، ولذا كسر الهاء دون صلة لئلا يجمع بين ساكنين بينهما حاجز غير حصين وهو أصل جرى عليه في تلك

109- المحتسب: 1 /70.

110- الحجة: 4 /62.

111- ينظر، إعراب القرآن: 2 /143.

112- ينظر، الصحاح: 1 /52 (رجأ).

المواضع بشرط أن يكون ما قبل الهاء مكسوراً.

وقرأ عاصم، وحمزة: ﴿أرجهْ﴾ بسكون الهاء إجراءً للوصل مجرى الوقف، وفق ذلك هي لغة ثابتة عند بني عقيل، وبني كلاب كما تقدم.

الهاء قبل ساكن

إذا وقعت هاء الكناية قبل ساكن نحو: المؤمن يحبه الله، والطالب ناقشه الأستاذ، ومرَّ به الزائر، وعليه السكينة، ويدعوه المدير، حذفت صلتها تخلصاً من الساكنين. وإنما حذفت لكونها مدة لا يؤدي حذفها إلى لبس، ولا يجوز تحريكها «لأن المطلوب من المد التخفيف، وتحريكه نقض لهذا الغرض»[113]. ومما سهل حذفها أنها لا تظهر في صورة اللفظ.

أجمع القراء على أنه إذا تقدم عليها ياء ساكنة أو كسرة كسرت بدون صلة نحو: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ: 14]. وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: 18]. ونحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: 1]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المؤمنون: 33].

وإذا تقدم عليها فتح أو ضم، أو ساكن غير الياء ضمت من غير صلة نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: 40]. وقوله تعالى: ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: 248]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 197]. وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيماً تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ [الكهف: 45]. وقوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: 23]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ [يس: 69]. وقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [القيامة: 39].

وإنما حذفت الصلة تخلصاً من اجتماع الساكنين كما حذفت من قولك: هو يخشى القوم، ويرمي الجيش، ويغزو القبيلة، قال أبو علي: «فحذفت الألف ولم تحركها؛ لأنك لو حركتها، لانقلبت همزة وأجريت الواو والياء مجراها في الحذف؛ لأن الحركة تكره في كل واحدة منهما إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها»[114]. وذلك

113- شرح الشافية: 2 /227.

114- كتاب التكملة: 197.

حيثما كانت إلاَّ في بعض المواضع ثم حصرها فيما يأتي:

- قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ [الأنعام: 46]. حيث قرأ المسيبي وأبو بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني (ت 296هـ) عن ورش عن الإمام نافع: ﴿بِهُ انْظُر﴾ بضم الهاء دون صلة[115].
- وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً﴾ [طه: 10]. وفي قوله: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً﴾ [القصص: 29]. حيث قرأ الإمام حمزة، والمسيبي عن الإمام نافع: ﴿لِأَهِلهُ امكثوا﴾ بضم الهاء دون صلة[116].
- وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ [الفتح: 10]، حيث قرأ حفص عن عاصم: ﴿عَلَيْهُ﴾ بضم الهاء دون صلة[117]. فالقراءة بضم الهاء جاءت على لغة قريش، وأهل الحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن، وكفى بذلك دليلاً.

وإنما خصت هذه المواضع بالذات دون نظائرها؛ لأن العرب -وبلغتهم نزل القرآن- قد تترك بعض المواضع دون أن تخضعها لعوامل التخفيف تنبيهاً على الأصل، فترك الهاء مضمومة مع وجود الياء، والكسرة قبلها تنبيهاً على أن الأصل في هاء الكناية الضمة، وإنما كسرت بعد الكسر، والياء الساكنة رغبة في التجانس، وطلباً للخفة[118]، وهناك شيء آخر نبه عليه الإمام أبو علي في حجته وهو أنه إنما روعيت حركة الأصل في ﴿بِهُ انظر﴾ و﴿لِأهله امكثوا﴾ مراعاة لضمة الظاء، والكاف بعدها، إذ قال: «ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة ﴿أَنِ اقْتُلُوا﴾ [النساء: 66]. و﴿أَوِ انْقُص﴾ [المزمل: 3]، ونحو ذلك»[119]. وقوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: 10]. حيث قرأ أبو بزة أحمد بن محمد البزي (ت205هـ)[120] عن الإمام ابن كثير: ﴿عَنْهُوتَّلهّى﴾ بضم الهاء ووصلها بواو، وتضعيف التاء من ﴿تَّلهّى﴾[121].

115- ينظر، الحجة: 3 /310، وكتاب التذكرة: 2 /398، وجامع البيان: 3 /1040.

116- ينظر، الحجة: 5 /220، 221، وكتاب التذكرة: 2 /531، وجامع البيان: 3 /1352.

117- ينظر، الحجة: 6 /201، وكتاب التذكرة: 2 /687.

118- التذييل والتكميل: 2 /164.

119- الحجة: 3 /310.

120- ينظر، غاية النهاية: 1 /119.

121- ينظر، النشر: 1 /313.

﴿تَّلهّى﴾ الأصل فيه (لَهِيَ) على وزن (فَعِلَ) يائي اللام، قال أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393هـ)[122]: «لَهِيتُ عن الشيء بالكسر أَلْهَى لُهِيًّا ولُهْياناً، إذا سلوتَ عنه وتركت ذكره وأضربتَ عنه»[123]. وليس من لهوت بالشيء لعبتُ به؛ وذلك لأن اليائي يتعدى بـ(عن) كما في الآية، والواو يتعدى بالباء. ثم بنى منه تَلَهَّى على وزن تَفَعَّل بزيادة التاء في أوله وتضعيف عينه، ثم حوِّل الماضي إلى المضارع بزيادة تاء المضارع في أوله فاجتمع في أول الفعل تاءان، الأولى: تاء المضارع، والثانية: تاء تفعَّل. وإذا اجتمع في أول المضارع تاءان جاز فيهما التخفيف إمَّا بحذف إحدى التاءين، والمحذوفة عند سيبويه الثانية لسببين:

الأول: أن الثقل حصل بها؛ لأن الثقل إنما يحصل باللواحق.

الثاني: أن التاء الأولى زيدت لتحقيق معنى المضارعة، والطارئ يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما.

وذهب الكوفيون إلى حذف الأولى لسببين أيضاً:

الأول: أن تاء (تَفَعَّل) جاءت لمعنى المفاعلة والتفعل.

الثاني: ليس في اللفظ ما يدل عليها إذا حذفت بخلاف تاء المضارع إذا حذفت فإن إعراب الفعل دال عليها[124].

وأما الإدغام فبالشروط الآتية:

1. أن يكون ما قبل التاء آخره متحرك نحو: قال تَّنزَّل، والرجالُ تَّنابزوا.
2. أو أن يكون ما قبلها حرف مد نحو: قالا تَّنابزوا، وقالوا تَّابع، وقولي تيمم.
3. أن يزاد في تمكين حرف المد قبلها.
4. أن الإدغام لا يكون إلاَّ في حال الوصل ؛ لأنه إذا أدغم في غير الوصل لزمت همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تجلب للمضارع لثقله؛ ولأن حروف المضارع يجب لها التصدر[125].

وصلة الهاء بواو في (عنه) فمن حيث سكون ما قبلها جرى البزي على الأصل

122- ينظر، بغية الوعاة: 1 /446.

123- الصحاح: 6 /2487 (لها).

124- ينظر، الكتاب: 4 /426، وشرح الكافية: 3 /290.

125- ينظر، شرح الشافية: 3 /240، 241.

المروي عن شيخه ابن كثير وهو وصل المسبوقة بساكن غير ياء بواو[126].

ومن حيث سكون ما بعدها جرت الرواية على الأحسن والأشهر في لغة العرب، وهو أنه لا يجوز التقاء الساكنين إلاَّ في مواضع من بينها أن يكون الساكن الأول حرف مد، والساكن الثاني مدغماً في مثله، وقد تحقق الأمران في ﴿عَنْهُوتُّلهِّي﴾ فإن الساكن الأول وهو صلة الهاء حرف مد، والساكن الثاني وهو تاء المضارع من تَتَفَعَّلُ، قال سيبويه: «وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواءٌ متحركين، وقبل الأول حرف مدٍ، فإن الإدغام حسنٌ، لأن حرف المد بمنزلة متحركٍ في الإدغام»[127]. ذلك أن المدغم في المتحرك في حكم المتحرك لشدة التصاقه به، فاللسان عند النطق بهما يرتفع ارتفاعة واحدة، كأنما ينطق بحرف واحد. اشترط النحاة أن يكون حرف المد والساكن المدغم من كلمة واحدة، نحو: (دابَّة) و(رادَّ) وأن المال لَّك وثمودَّ الثوب[128].

وكون حرف المدّ من كلمة والساكن من كلمة أخرى لا يهون من قراءة البزي؛ لأنه إنما قرأ بالتشديد حال الوصل فقط، فإذا فصل قرأ كقراءة الجمهور بالتخفيف، وما ذلك إلاَّ لمراعاة أن الكلمتين كالكلمة الواحدة، وهو ما عبر عنه العلماء بإجراء المنفصل مجرى المتصل كما في قول امرئ القيس:

فَاليَومَ أشربْ غَيرَ مُستَحقِبٍ إثماً مِنَ اللَهِ وَلا واغِلِ[129]

أرأيت كيف شبه (رَبُغَ) بـ(فَعُلَ) فسكَّن الباء تخفيفاً كما تسكن العين من عَضُدَ، وما ذلك إلاَّ تشبيهاً للمنفصل بالمتصل، ولهذا قرأ البزي: ﴿إِنَّالَّذِينَتَوَفَّاهُمُالْمَلائِكَةُ﴾ [النساء: 97]. بتشديد التاء حال الوصل فلولا اعتبار اتصال النون من ﴿الذين﴾ بـ﴿تَّوفاهم﴾ ما جاز الإدغام وكذلك قرأ: ﴿تَكَادُتَمَيَّزُمِنَالْغَيْظِ﴾ [الملك: 8]. وعلى اعتبار اتصال حرف العطف بما بعده قرأ بالإدغام قوله تعالى: ﴿فَتَفَرَّقَبِكُمْ﴾ [الأنعام: 153]. وكذلك لام الجر في قوله: ﴿وَقَبَائِلَلِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: 13].

وكان الوجه أن تعتبر قراءة البزي أصلاً في هذا الباب أي التقاء الساكنين مع كون الساكن الأول في كلمة منفصلة عن الساكن المدغم لورودها في كثير من المواضع منها

126- ينظر، كتاب التذكرة: 1 /132.

127- الكتاب: 4 /437، وينظر، كتاب التكملة: 619.

128- ينظر الكتاب: 4 /437، وينظر، كتاب التكملة: 619.

129- ينظر، الخصائص: 2 /319، 3 /98، والضرائر لابن عصفور: 94.

على سبيل المثال: ﴿وَلَاتَيَمَّمُواالْخَبِيثَ﴾ [البقرة: 267]. و﴿وَلَاتَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]. و﴿وَلَاتَعَاوَنُوا﴾ [المائدة: 2]. و ﴿مَانُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الحجر: 8][130]. وقد جاءت قراءة البزي على أبعد من ذلك حيث قرأ بتشديد التاء وما قبلها ساكن غير مدّ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْهَلْتَرَبَّصُونَبِنَا﴾ [التوبة: 52]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْتَوَلَّوْافَإِنِّي﴾ [هود: 3]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْتَوَلَّوْافَقَدْأَبْلَغْتُكُمْ﴾ [هود: 57]. وقوله تعالى: ﴿إِذْتَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: 15]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْتَوَلَّوْافَإِنَّمَاعَلَيْهِ﴾ [النور: 54]. وقوله: ﴿أَنْتَوَلَّوْهُمْ﴾ [الممتحنة: 9]. وقوله: ﴿نَارًاتَلَظَّى﴾ [الليل: 14]. وقوله: ﴿خَيْرٌمِنْأَلْفِشَهْرٍتَنَزَّلُ﴾ [القدر: 3-4][131].

قال سيبويه: «وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءٌ، حرفٌ ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً»[132]. ولذا وصفت هذه القراءة بما وصفت به فقال أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ): «فهذا وقوع الإدغام بعده قبيح صعب لا يجيزه جميع النحويين إذ لا يجوز المدّ في الساكن الذي قبل المشدد»[133]، وقال أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت 669هـ): «إلاّ أن مثل: ﴿فَإِنْتَوَلَّوْا﴾، و﴿إِذْتَلَقَّوْنَهُ﴾ لا يجوز عند البصريين على حال لما في ذلك من الجمع بين الساكنين، وليس الساكن الأول حرف مدّ، ولين»[134]. ولهذه القراءة وجهان:

الأول: أنها على تشبيه ﴿هلتَّربصون﴾ وأخواته مما جاء فيه الساكن الأول غير مدّ بـ﴿يَخْطَفُ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَكَادُالْبَرْقُيَخْطَفُأَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: 20]. حيث قرأ بعض قرَّاء المدينة بسكون الخاء وتشديد الطاء فجمع بين ساكنين[135]. قال أبو علي: «ومن قال: ﴿تَّخْطَّفُ﴾ فأسكن الخاء مع إدغام تاء تفتعل في الطاء جاز على قوله: ﴿نَارًاتَلَظَّى﴾»[136] وذلك من قبيل تشبيه اللام من (هل) وبقية أخواته من المواضع المذكورة بالخاء من ﴿تَّخْطَّفُ﴾ والتاء الساكنة من أول المشددة بالطاء الساكنة من أول

130- ينظر، كتاب التذكرة: 2 /340.
131- ينظر، المصدر نفسه: 2 /340، 341.
132- الكتاب: 4 /438.
133- الكشف: 1 /315.
134- الممتع في التصريف: 456، وينظر، المحتسب: 1 /61.
135- ينظر، معاني القرآن للفراء: 1 /18.
136- الحجة: 6 /421.

المشددة أيضاً إجراء لمنفصل مجرى المتصل، ولا ينبغي ذلك؛ لأنه لا يجري المنفصل مجرى المتصل إلاَّ لضرب من التخفيف، وهنا رأينا كيف انتقل إلى الجمع بين ساكنين على غير وجه الجمع بينهما.

الثاني: وفيه يمكن تقسيم المواضع التي جاء فيها أول الساكنين غير مدٍّ إلى قسمين:

1. ما كان أول الساكنين نوناً ساكنة أو تنويناً نحو﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ والنون الساكنة، والتنوين يخفيان قبل التاء، والإخفاء هو: «النطق بحرف ساكن عار أي خال من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة، أو التنوين»[137]. فالإخفاء والغنة في النون الساكنة، والتنوين قبل التاء ساعدا على التخفيف من صعوبة التقاء الساكنين كما ساعد حرف المدّ في دابّة ونحوها على جواز الجمع بين ساكنين.
2. ما كان في أول الساكنين اللام من (هل) نحو ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ أو الذال من إذ، نحو ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾، وفي هذا الوجه يجوز أن يكون من باب إدغام اللام من (هل) والذال من (إذ) في التاء من (تَّربصون) بعد حذف إحدى التاءين.

وهذا التوجيه لا يستقيم إلاَّ على اعتبار أن البزي قد خرج عن أصله وهو أنه لا يدغم اللام من (هل) ولا الذال من (إذ) في التاء، وعلى التسليم بصحته اعتباراً يكون قد خرج من أصل ثابت وهو عدم إدغام الحرفين في التاء عند ابن كثير، ونافع، وعاصم. إلى إدغام الذال في التاء عند أبي عمرو، واللام في التاء عند حمزة والكسائي[138]. وفوق ذلك كله قال أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)[139]: «وقراءة البزي ثابتة تلقتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله، وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم: إن هذا لا يجوز»[140].

137- نهاية القول المفيد: 164.

138- ينظر، كتاب التذكرة: 1 /229، 233، 234.

139- ينظر، بغية الوعاة: 1 /280.

140- البحر: 2 /679.

المصادر والمراجع

1. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام أبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.
2. الإقناع في القراءات السبع، للإمام أبي جعفر المعروف بابن خلف الأنصاري، تحقيق الشيخ: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط: 1999.
3. إنباه الرواة على إنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب والثقافة، بيروت، ط1، 1986.
4. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، عناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1992.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.
6. التبصرة في قراءات الأئمة العشرة للإمام أبي الحسن علي بن فارس، تحقيق: د. رحاب محمد مقيد، مكتبة الرشد، ط: 2007.
7. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دار الشام للتراث، بيروت.
8. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط2، 2004.
9. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، ط: الثانية1999، عالم الكتب.
10. جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمر عثمان الداني، جامعة الشارقة، ط: 1، 2007.
11. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، ط: 1، 1984.
12. خزانة الأدب و لب لباب العرب، تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2، 1988
13. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ط3، 1987.
14. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وزملائه، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1994.
15. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن طولون الدمشقي، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002.
16. شرح التسهيل لابن مالك (672 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، حجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان، مصر، ط1، 1990.
17. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: 1، 2000.
18. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: الدكتور: صاحب أبو جناح.
19. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996.
20. شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي مع شرح شواهده، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور حسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، 1975.
21. شرح الفاسي على الشاطبية المسمَّى باللآلي الفريدة في شرح القصيدة، الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، قدم له: الدكتور: عبد الله ربيع، تحقيق: عبد الرازق بن علي، مكتبة الرشد، ناشرون، ط1، 2005.
22. شرح المفصل، للشيخ موفق الدين بن علي بن يعيش، تحقيق: أحمد السيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوقيفية.
23. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار القلم للملايين، ط4، 1987.
24. ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس.
25. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الإمام محمود شكري الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأثري، دار الآفاق، ط1، 1998.
26. ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور: رمضان عبد التواب، دار النهضة

العربية، بيروت، 1985.
27. قاموس المحيط، الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.
28. كتاب التذكرة في القراءات، للشيخ أبي الحسن بن غلبون، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط: 2، 1991.
29. كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1998.
30. كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق، الدكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط2، 1999.
31. كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق، د. شوقي ضيف، ط3، دار المعارف.
32. كتاب النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تلخيص: الدكتور: محمد عبد القادر أحمد، منشورات جامعة الفاتح، ط1.
33. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط 1، 1991م.
34. الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي القيس، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: 4، 1987.
35. اللباب في علوم الكتاب، للإمام أبي حفص عمر بن علي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط: 1998.
36. لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت.
37. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور: عبد الحليم النجار والدكتور: عبد الفتاح شلبي، القاهرة: 1999م. د. ط.
38. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
39. المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، 1981.
40. المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط1، 1982م.

41. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980.
42. المقتضب لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت.
43. الممتع الكبير في التصريف، لأبن عصفور الأشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1996.
44. النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية.
45. نهاية القول المفيد في علم التجويد، للشيخ: محمد مكي نصر الجريس، مراجعة الشيخ: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، ط: 1999.